اليمن بين الوحدة والانفصال وموقف القوى العظمى فيها

(١٤٠٦ ـ ١٤١٤هـ / ١٩٨٦ ـ ١٩٩٤ م)

Yemen between unity and separation and the position of the great powers in it

(1406 - 1414 AH / 1986 - 1994 AD)

د/محمد بن جابر يحيى الخالدي المالكي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الملك خالد

الملخص العربي

تحتل اليمن موقعاً استراتيجياً هاماً على المستوى الدولي، وتمثل حلقة تجارية وآمنة ذات أهمية كبيرة، وما حدث فيها من تقلبات سياسية كان لها أثرها البالغ على الوضعين الاجتماعي والاقتصادي على السكان يمثل جانب كبير من الأوضاع التي ينبغي للمهتمين بالتاريخ والسياسة الالتفات إليها والعمل على البحث والاستقصاء في سبيل الوصول إلى إخراج دراسات وبحوث تاريخية وسياسية من شأنها جذب أنظار القوى العالمية لاسيما العربية فيها، وإعطاء هذا القطر العربي الهام المزيد من الاهتمام والرعاية. والبحث ذا أهمية بتسليطه الضوء على جانب وحدث سياسي هام في تاريخ اليمن الحديث وهو الوحدة اليمنية وما سبقها من تشطير وانقسام ثم ما تلاها من محاولات للانفصال والدخول في حروب أهلية قضت على الكثير من المخزون البشري والاقتصادي لذلك البلد. يتناول الفصل الأول الحديث عن موقف القوى العظمى من تقسيم اليمن لاسيما بريطانيا وروسيا وأمريكا وأثر ذلك على الحياة السياسية في اليمن والهدف من طبيعة موقف كل دولة ، وكان ذلك في ثلاثة مباحث. أما الفصل الثاني فكان عن بوادر تحقيق الوحدة اليمنية وتم تناول ذلك في ثلاثة مباحث، أولها كان أحداث عن عام ١٩٨٦م وما شهدته من أهداف سياسية هامة كان لها دور كبير وهام في ظهور بوادر الوحدة اليمنية، ليأتي المبحث الذي يليه عن الاستقرار السياسي والاقتصادي ونحو العلاقات الخارجية لصنعاء باعتبارها الطريق الآخر في عملية تكوين الوحدة ومدى تأثير ذلك الاستقرار في ظهور فكرة الوحدة، التي تجلى الحديث عنها في المبحث الثالث. الحرب الأهلية وأزمة الانفصال كانت عنوان الفصل الثالث التي اشتمل على ثلاثة مباحث، أولها الحديث عن الأوضاع الداخلية وأسباب الأزمة، ثم سرد لبعض أحداث الحرب الأهلية وإعلان الانفصال من خلال المبحث الثاني، ثم الموقف العالمي من تلك الأزمة والتي تم تناولها في المبحث الثالث.

Arabic summary

Yemen occupies an important strategic position at the international level, and represents a commercial and safe circle of great importance, and the political fluctuations that occurred in it had a profound impact on the social and economic situation on the population

represents a large part of the conditions that those interested in history and politics should pay attention to and work on research and investigation in The way to produce historical and political studies and research that will attract the attention of world powers, especially the Arab ones, and give this important Arab country more attention and care.

The research is important by highlighting an important political aspect and event in the modern history of Yemen, which is the Yemeni unity and the division and division that preceded it, and then the subsequent attempts to secede and enter into civil wars that wiped out much of the human and economic stock of that country.

The first chapter deals with the position of the great powers on the division of Yemen, especially Britain, Russia and America, and its impact on the political life in Yemen and the purpose of the nature of the position of each country, and this was in three sections. As for the second chapter, it was about the signs of achieving Yemeni unity, and this was dealt with in three sections, the first of which was events about the year 1986 AD and the important political goals it witnessed, which had a great and important role in the emergence of the signs of Yemeni unity, so the next topic comes about political and economic stability and towards foreign relations. Sana'a as the other way in the process of forming unity and the impact of that stability on the emergence of the idea of unity, which was revealed in the third topic.

The Civil War and the Crisis of Secession was the title of the third chapter, which included three sections, the first of which was to talk about the internal situation and the causes of the crisis, then a narration of some events of the civil war and the declaration of separation through the second topic, then the global position on that crisis, which was addressed in the third topic.

المقدمــة:

تحتل اليمن موقعاً استراتيجياً هاماً على المستوى الدولي ، وفي نفس الوقت فهو يمثل حلقة تجارية وآمنة ذات أهمية كبيرة، وما حدث ويحدث فيها من تقلبات سياسية كان لها أثرها البالغ على الوضعين الاجتماعي والاقتصادي على السكان يمثل جانب كبير من الأوضاع التي ينبغي للمهتمين بالتاريخ والسياسة الالتفاف إليها والعمل على البحث والاستقصاء في سبيل الوصول إلى إخراج دراسات وبحوث تاريخية وسياسية من شأنها جذب أنظار القوى العالمية لاسيما العربية فيها إلى إعطاء هذا القطر العربي الهام المزيد من الاهتمام والرعاية

من هنا كان هذا البحث ذا أهمية بتسليطه الضوء على جانب وحدث سياسي هام في تاريخ اليمن الحديث وهو الوحدة اليمنية وما سبقها من تشطير وانقسام ثم ما تلاها من محاولات للانفصال والدخول في حروب أهلية قضت على الكثير من المخزون البشري والاقتصادي لذلك البلد.

وقد اشتمل هذا البحث على ثلاثة فصول وكل فصل ينقسم إلى ثلاثة مباحث :

يتناول الفصل الأول الحديث عن موقف القوى العظمى من تقسيم اليمن لاسيما بريطانيا وروسيا وأمريكا وأثر ذلك على الحياة السياسية في اليمن والهدف من طبيعة موقف كل دولة ، وكان ذلك في ثلاثة مباحث . أما الفصل الثاني فكان عن بوادر تحقيق الوحدة اليمنية وتم تناول ذلك في ثلاثة مباحث ، أولها كان أحداث عن عام ١٩٨٦م وما شهدته من أهداف سياسية هامة كان لها دور كبير وهام في ظهور بوادر الوحدة اليمنية ، ليأتي المبحث الذي يليه عن الاستقرار السياسي والاقتصادي ونحو العلاقات الخارجية لصنعاء باعتبارها الطريق الآخر في عملية تكوين الوحدة ومدى تأثير ذلك الاستقرار في ظهور فكرة الوحدة ، التي تجلي الحديث عنها في المبحث الثالث.

الحرب الأهلية وأزمة الانفصال كانت عنوان الفصل الثالث التي اشتمل على ثلاثة مباحث ، أولها الحديث عن الأوضاع الداخلية وأسباب الأزمة ، ثم سرد لبعض أحداث الحرب الأهلية وإعلان الانفصال من خلال المبحث الثاني، ثم الموقف العالمي من تلك الأزمة والتي تم تناولها من خلال المبحث الثالث .

موضوع الدراسة وأهميته:

البحث ذا أهمية بتسليطه الضوء على جانب وحدث سياسي هام في تاريخ اليمن الحديث وهو الوحدة اليمنية وما سبقها من تشطير وانقسام ثم ما تلاها من محاولات للانفصال والدخول في حروب أهلية قضت على الكثير من المخزون البشري والاقتصادي لذلك البلد.

أسباب اختيار الموضوع:

أ- معرفة موقف القوى العظمى من تقسيم اليمن.

ب – الوقوف على أهم بوادر الوحدة اليمنية وتأثيراتها على كافة الجوانب.

ج- حصر أسباب الحرب الأهلية ثم الانفصال.

أهداف الدراسة:

أ- دراسة الأحوال السياسية في اليمن قبل الوحدة.

ب- الوقوف على دور القوى العظمى في الحياة السياسية لليمن.

ج_ حصر أسباب الوحدة ثم الانفصال.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي بسرد المعلومات والتعليق عليها ودراستها وتحليلها تحليلًا علميًا.

الدراسات السابقة:

على حد علمي لا توجد دراسة متخصصة أفردت الحديث عن اليمن الحديث لاسيما بوادر الوحدة اليمنية ثم الانفصال والحرب الأهلية.

اليمن بين الوحدة والانفصال وموقف القوى العظمى فيها

(١٤٠٦ ـ ١٤١٤هـ / ١٩٨٦ ـ ١٩٩٤ م)

التمهيد :

في ظل النظام العالمي القديم " توازن القوى " بدء اهتمام الأوروبيين بالسيطرة على تجارة الشرق وأصبحت اليمن هدفاً استراتيجياً لهم ، ومن ذلك سيطرت بريطانيا على عدن كميزة هام من اليمن ليكون في سياق اهتمامها وسياستها بالسيطرة على شبه القارة الهندية وعلى طرق التجارة العالمية .

وكان ذلك هو ديدن معظم الدول الكبرى كأمريكا والاتحاد السوفيتي (روسيا حالياً) والدولة العثمانية التي عادت للاستيلاء على اليمن مدعية أنها صاحبة السيادة عليها ، وبذلك صارت تقترب من اليمن ، وهنا اصطدمت مصالح الدول السياسية والاقتصادية في تلك البلاد .

وخلال ذلك الصراع وظهور الأطماع الدولية كانت اليمن عبارة عن شطرين متجاوزين ، يمن شمالي تمثله الجمهورية اليمنية ، ويمن جنوبي تمثله الجمهورية اليمنية الاشتراكية ، بعدن وصنعاء كعواصم سياسية ن وكان الشطران ذا طابع بشري وطبيعي واحد ، ولكن في إطار حدود سياسية كانت فاصلة بين القطرين .

كانت معظم أجزاء اليمن تخضع لسلطة مشائخ القبائل لفترة زمنية ليست بالقصيرة لاسيما بعد أُفول الحكم الإمامي للسجن ، ثم كان تكون الدولتين الشمالية والجنوبية ، ليظهر الرئيس علي عبدالله صالح [١] رئيساً للجمهورية العربية اليمنية ، وعلي سالم البيض[٢] رئيساً للجمهورية اليمنية الاشتراكية وهما من كان لهما الدور الكبير والحاسم في أحداث الوحدة اليمنية .

وشهدت بلاد اليمن العديد من التطورات خلال فترة التاريخ الحديث شملت جميع الجوانب ، وكان لتلك التطورات أثرها الشامل على جميع جوانب حياة الشعب اليمني .

---

(١) علي عبدالله صالح (٢١ مارس ١٩٤٢م) الرئيس الأول للجمهورية اليمنية منذ قيام الوحدة ١٩٩٠م ، ثم إسقاطه في الأحداث الأخيرة . عبدالله الثور ، حكام اليمن ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد١١٢ ، ١٩٩١ ، ص ٦٥ .

(٢) علي سالم البيض (١ سبتمبر ١٩٣٩) الأمين العام للحزب الاشتراكي باليمن الجنوبي سابقاً ، وهو من وقع اتفاق الوحدة مع نظيره علي عبدالله صالح ١٩٠٩م، المرجع السابق، ص٨٢ .

الفصل الأول

موقف القوى العظمى من تقسيم اليمن :

المبحث الأول : الموقف البريطاني .

المبحث الثاني : الموقف الروسي .

المبحث الثالث : الموقف الأمريكي .

المبحث الأول

الموقف البريطاني :

بداية قامت السلطات البريطانية بإبرام معاهدات مع مشايخ القبائل اليمنية في الجنوب، وفرضت عليهم تلك المعاهدات مقابل رواتب سنوية زهيدة، وبذلك ضمنت لنفسها السيطرة على تلك المناطق بأقل تكلفة [١] .

ويمكن القول عن تلك المعاهدات بأنها عقدت بين طرفين غير متكافئين وحققت مصلحة مشتركة ضمنت لبريطانيا سيطرتها بأقل مجهود، وحققت للمشايخ أهمية سياسية، ومصالح اقتصادية .

وتحت ضغط الظروف الدولية، والحرب العالمية الثانية، والظروف المنافسة البريطانية الأمريكية في الجزيرة العربية، وفي خطوة متقدمة نحو خلق كيان مستقل في جنوب اليمن صدر مرسوم ملكي في عام ١٩٣٧م/١٣٥٥هـ قضى بتحويل عدن إلى مستعمرة بريطانية ، واحتفظت بريطانيا بحق التشريع الإدارة فيها ، وفرضت معاهدات أخرى سميت معاهدات

(١) عبد القوى مكاوى ،اليمن الجنوبى إلى أين ، دار صوت، بيروت ، د.ط، د.ت ، ص٥٢.

(الاستشارة)يتلقى بموجبها المشايخ والسلاطين الاستشارة من حاكم عدن البريطاني أو من يعينه هذا الحاكم مستشاراً لدى المشايخ ويلتزمون بها [١].

ثم أنه في عام ١٩٥٤م/١٣٧٣هـ عرضت بريطانيا على المشايخ والسلاطين مشروعاً يقضى بانتهاء اتحاداً بين المحميات الشرقية والغربية بمسمى (اتحاد الجنوب الغربي) وتبقى عدن خارج هذا الاتحاد كونها مستعمرة [٢].

لكن هذا المشروع البريطاني قوبل بالرفض لأنه يعد خروجاً عن اتفاقية الوضع الراهن المبرمة في عام ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٤م، لكن بريطانيا أعلنت ذلك الاتحاد عام ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م تضمن مطلق الحرية لبريطانيا في الإدارة واحتلال أي جزء من اليمن مقابل حصولها على التسهيلات من المشايخ[٣] .

ووعدت بريطانيا حكام الاتحاد بالعمل على خلق كيان مستقل وأرسلت وزراء الاتحاد إلى الدول الغربية ليبدوا رغبتهم في خلق كيان مستقل عن اليمن، وفي عام ١٣٨١هـ/١٩٦٢م، صدر مرسوم ملكي ضُمت عدن بموجبة إلى الاتحاد ، وبعد إقامة دولة مستقلة فيه باسم اتحاد إمارات الجنوب الغربي وتجنب الإشارة إلى كونه جزءاً من اليمن ، وأخذت على عاتقها التحرك في المجتمع الدولي لكي يصبح الاتحاد دولة مستقلة [٤].

وحين قامت ثورة ١٣٣٨هـ/١٩٦٢م اتخذت بريطانيا موقفاً معادياً فيها، وقامت بتحويل عدن على قاعدة دائمة للقوات البريطانية ، وأعلن وزير الدفاع البريطاني (أن قاعدتنا في عدن مهمة ليس فقط في مضمار التزامنا الدفاعي عن المنطقة بل كحلقة الفاعل عن الكومنولث والغرب عبر العالم كله[٥].

وعلية فقد تلاقت رغبة الجبهة القومية في عدن مع توجهات بريطانيا لإقامة دولة مستقلة في جنوب اليمن، وتمت المحادثات بين ممثلي الجبهة القومية والحكومة البريطانية في عام ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م ، وأسفرت عن التوصل إل وثيقة استقلال تضمنت إنشاء دولة مستقلة بقيادة الجبهة القومية التي ضمنت لها بريطانيا الصفة القانونية بالاعتراف المباشر بها لتكون ضامنة لانضمام الجمهورية الوليدة إلى الأسرة الدولية، وتأكيد دعمها لها فيما يتعلق بإقليم الدولة الجديدة، وتزويد حكومتها بكل الوثائق والخرائط الخاصة بالإقليم وحدوده[٦].

---

(١) المرجع نفسة ، ص ٥٤.

(٢) عبد المولي الشميري ، ملحمة الوحدة اليمنية ألف ساعة حرب ، مكتبة التيسير ، صنعاء ، ط٣ ، ص

(٣) سمير محمد أحمد ، الوحدة اليمنية والنظام التعليمي العزلي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١ م ، ص ٣٧٨

(٤) أحمد يوسف أحمد ، الدور المصري في اليمن ٦٢-١٩٦٧ م ، الهية المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،ط ١٩٨١ م، ص ١٦١.

(٥) محمد أحمد العشملي ، التاريخ السياسي للدولة اليمنية الحديثة ، النهار للدراسات السياسية ، صنعاء ،ط١ ،٢٠٠١ م ،ص ٥

(٦) شمات الاتفاقية العديد من البنود، أنظر نص اتفاقية الاستقلال في مكاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠.

وهكذا وبناءاً على ما تحتمه المصالح السياسية والاقتصادية لبريطانيا فقد استطاعت تحقيق نجاحاً كبيراً في سبيل تقسيم اليمن وفصل جنوبه عن شماله .

المبحث الثاني:

الموقف الروسي :

في ضوء أهداف موسكو وسعيها لكسب موطئ قدم لها في الجزيرة العربيّة .

وجدت الفرصة في قيام ثورة ١٣٨١هـ/١٩٦٢م، في اليمن فبادرت بالاعتراف بالنظام الجديد مباشرة، ولأهمية ذلك بالنسبة لها فقد أصدرت في نفس العام تحذيراً من أي تدخل خارجي يسعى لإجهاض الثورة، وأن من يفكر في ذلك فليحسب حساب موسكو، وقدمت للثورة دعماً عسكرياً وفنياً، واقتصادياً ، وقامت بإنشاء عدد من المشاريع الإنمائية(١).

لكن بحدوث انقلاب ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م في اليمن ، قلل الروس أملهم في صنعاء وتوترت العالقات بينهم حين بنت صنعاء سياسة المصالحة مع الملكيين(٢) ، وسعت إلى موازنة علاقاتها بالشرق والغرب ، وانتهجت سياسة الأبواب المفتوحة ، وأخذت تغير علاقاتها مع الدول الغربية في عام ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩م ، فما حدى بموسكو إلي التحذير من عودة العلاقات مع ألمانيا أو غيرها من الدول الغربية سينتج عنه إيقاف جميع مبيعات السلاح السوفيتي إلي صنعاء ، وهذا ما نفذته حين مضت صنعاء في سياستها الجديدة(٣).

لكن موسكو وجدت منفذاً آخر مهماً قي الجزيرة العربية تتمثل في النظام الجديد قي عدن الذي انتهج سياسة يسارية واعتمد الاشتراكية العالمية أيديولوجية لحكمه(٤).

إذا أنه في أول بيان للجبهة يوم الاستقلال أكدت إعطاء أولوية للعمل على بناء حزب طبيعي عقائدي ، وإجراء إصلاح زراعي ، وأن الجبهة ستتشاور مع صنعاء لبحث الوسائل المناسبة لتحقيق الوحدة اليمنية(٥).

وبعد صوت حركة التطهير عام ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م، داخل الجبهة القومية انفرد الجناح الماركسي بالقيادة وحدد معايير السياسة الخارجية كالآتي :

---

(١) سعيد محمد باديب، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي ١٩٦٧م، دار الساقي، بيروت، ط١. ١٩٩٠م، ص١٥.

(٢) حسن أبو طالب، جذور الصراع بين شطري اليمن، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٥٩.

(٣) منصور عزيز الزنداني، العلاقات اليمنية بالدوليتين العظميين، رسالة دكتوراه، القاهرة، ١٩٨٨م، ص١٦٦.

(٤) جلوفا كيا . إيلينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٨٢م، ترجمة محمد علي البحر ، مركز الدراسات ، صنعاء، ط١، د.ت، ص١٨٠.

(٥) علي عبد القوي العقاري، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً ،كتاب الثوابت، صنعاء، ط١، ١٩٩٦م، ص ١٨٨.

١- البلدان الاشتراكية يتم تدعيم الارتباط بها سياسياً واقتصادياً

٢- الدول الرأسمالية : لا يتم التعامل معها إلا بقدر من الحذر ولوسائل الإعلام حرية نقدها بما في ذلك الدول العربية المرتبطة بالغرب ، وأعلنت العمل على نشر مبادئ الثورة في الأقطار المحافظة في الجزيرة العربية وما حولها(١).

وكانت هذه التحولات في عدن إيذاناً بقيام أعمال التخريب اليساري في شمال اليمن تحت مسمى (حركة الفالحين ضد الاقطاعين) وصنعت صنعاء حركة التخريب والتمرد هذه بأنها إرهابية تخضع للنفوذ الشيوعي في عدن ، ولذا توترت العلاقات بينهما بشكل خطير (٢).

ثم أنه في عام ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م، أعلنت موسكو صراحة دعمها لعدن ضد القوي الرجعية والامبريالية في المنطقة وتأييدها الكامل لها في نهجها الماركسي مقابل حظر تام لمبيعات السلاح إلى صنعاء وقطع المساعدات الاقتصادية ، لكن صنعاء لم تقطع علاقاتها بموسكو رغم تلك الضغوط ، وأكدت على سياسة عدم الانحياز والاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الشرق والغرب (٣).

وحين قامت الحرب بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي عام ١٣٩١هـ/١٩٧٢م وقفت موسكو إلى جانب عدن ، وانتهت القوى الأخرى بأنها تحرض الجمهورية العربية اليمنية ضد النظام التقدمي في جنوب اليمن ، وقدمت موسكو مساعدات عسكرية عاجلة لعدن وأعلنت أنها نقف معها بقوة ، وبسبب هذا الدعم حققت عدن تفوقاً على قوات صنعاء وقامت باحتلال بعض المواقع الهامة التابعة لها(٤).

ونجحت الجهود العربية في إيقاف الحرب، وأسفر لقاء رئيسي وزراء الشطرين في القاهرة برعاية الجامعة عن توقيع اتفاقية إعادة الوحدة اليمينية وتشكيل لجان متخصصة لبحث موضوعات عدة تُنجز أعمالها خلال عام، وأن يجتمع رئيسا الشطرين في طرابلس عام ١٣٩١هـ/١٩٧٢م ، ليصدر بيان طرابلس الذي أكد تلك الاتفاقية(٥).

عارضت موسكو اتفاقية الوحدة وعزت ذلك إلى أن هناك اختلاف في تفسير الوحدة اليمنية، لذلك فإن هناك معركة أيدولوجية في طريقها للظهور بسبب هذه الوحدة، ثم أن ذلك الاتفاق سيؤدي إلى خلق سياسة خارجية لدولة الوحدة تعتمد على تعاونها مع الغرب، ويهدفون إلى تحرير عدن مما يسمى بالنفوذ الشيوعي(٦).

لكن الموقف السوفيتي تغاير تجاه صنعاء، إذ استجابت طلباً لشراء أسلحة قدمته صنعاء فيما بعد ، وكانت هذه الاستجابة خوفاً من توجه صنعاء بشكل كامل نحو واشنطن في حالة رفضها تزويدها بالسلاح(٧).

---

(١) حسن أبو طالب، جذور الصراع بين شطري اليمن، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٢) جلوفاكيا إيلينا ، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق ، ص١٦٩.

(٣) الزنداني، العلاقات اليمنية بالدولتين العظميين، مرجع سابق ، ص ١٦٨، ١٦٩، ١٧١.

(٤) المرجع السابق ، ص١٧٧.

(٥) محسن الصيني ، خمسون عماً في الرمال المتحركة ، دار النهار ، بيروت ، ط٢، ٢٠٠١م، ص٢٤٦.

(٦) الزنداني ، مرجع سابق ، ص ١٨٠، ١٨٢.

(٧) المرجع نفسة ، ص ٢٦٣ .

إضافة إلى ذلك فقد كان لموسكو رغبتها في عدم تطور العلاقات بين صنعاء وواشنطن حتى لا تكون ساحة للنفوذ الأمريكي، ومن ناحية ثانية توطدت علاقة موسكو بعدن ووصلت ذروتها بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون التي أكدت الترابط المنطوي بينهما(١).

وبذلك يتضح مما سبق أن موسكو توصلت في نهاية الأمر إلى كسب ود الشطرين من جهة، ثم الوقوف أمام النفوذ الأميركي في المنطقة من جهة أخرى .

المبحث الثالث

الموقف الأمريكي :

ترجع بداية العلاقة بين الولايات المتحدة واليمن إلى عام ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م لكنها ظلت محدودة حتى قيام الثورة عام ١٣٨١هـ/١٩٦٢م، حينها بادرت الولايات المتحدة إلى الاعتراف بالجمهورية(٢)، وذلك لمنع السوفييت من الانفراد بصنعاء حيث شكلت ثورة اليمن خطراً على المصالح الأمريكية الذي تمثل فيما يلي :

١. المرور الاستراتيجي والتجاري في البحار المحيطة بالجزيرة والتي تشكل أهم طرق التجارة العالمية .

٢-الحفاظ على حقوق النفط ، حيث كانت الشركات الأمريكية تستحوذ على نسبة ٣٠% من إنتاج النفط في الجزيرة العربية.

٣. منع أي قوة معادية من السيطرة على الجزيرة العربية خصوصاً مع حركة المد القومي العربي(٣).

لكن واشنطن انزعجت كثيراً من تواجد السوفييت المكثف في عدن بعد الاستقلال عام ١٣٨٦هـ/١٩٦٧ م ، حيث اعتبرته تهديداً صريحاً للمصالح الغربية وبخاصة بعد أن قامت صنعاء بقطع علاقاتها مع واشنطن بعد عام ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م ثم تجاهل واشنطن لرغبة صنعاء إعادة العلاقات معها فيما بعد(٤).

وفي الوقت ذاته تدهورت العلاقات بين صنعاء وموسكو، لذلك وجدت صنعاء نفسها معزولة مقابل علاقات متميزة لعدن مع موسكو والدول الاشتراكية، وظهر جلياً الاختلاف في التوجهات السياسية بين النظامين واختلافهما حول وسائل تحقيق الوحدة اليمنية، وبدا واضحاً أن النظامين يسيران في طريق المواجهة(٥).

لكن صنعاء استمرت في مساعيها لإعادة العلاقات مع واشنطن حتى استجابت لها عام ١٣٧١هـ/١٩٧٢م، بإعادة العلاقات في ظل أزمة كانت بين شطري اليمن(٦).

---

(١) خالد محمد القاسمي، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً ، مجلة دراسات الخليج، الكويت، ١٩٨٥م ، ص ٢٠٤.

(٢) عبدالرحمن البيضاني، أوجاع اليمن، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م،ص١١٠.

(٣) أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٥٧.

(٤) الزنداني ، مرجع سابق ، ص ١٩٢،١٩١ .

(٥) العيني ، مرجع سابق ، ص ١٧٦، ١٧٧.

(٦) الزنداني ، مرجع سابق ، ص ١٩٦.

ويمكن الإشارة إلى أنه بعودة العلاقات بين واشنطن وصنعاء اكتمل العامل الدولي في ضبط العلاقات بين شطري اليمن، حيث تزامن ذلك مع مواجهة حادة بين الشطرين، وكانا على وشك الحرب والصدام المسلح(١).

وخلال تلك الأحداث جرت اتصالات بين عدن وواشنطن ، كما حدثت عدة لقاءات أسفرت عن الاتفاق على إرسال وفد من وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م لكن لم يكتب لهذه الاتصالات النجاح لاندلاع الحرب بين الشطرين نهاية العام نفسه(٢).

ونظراً لخطورة الموقف صرحت واشنطن أنها لن تسمح لعدن تحقيق النصر على صنعاء، وأرسلت قطعاً بحرية إلى جنوب البحر الأحمر، وخليج عدن، مع حشد قوة من المشاة البحرية ، مما عدته عدن حملة لاسقاط نظامها التقدمي (٣)، وأبلغت واشنطن موسكو أن تطورات الصراع بين شطري اليمن قد يؤثر على العلاقات بينهما ، وأن سلامة أراضي شمال اليمن وأمنها مهماً لواشنطن(٤) ، وجاء رد فعل واشنطن سلبياً تجاه اتفاقية الوحدة عام ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م ووصفتها ووصفتها بأنها عمل غير جاد ، وأبدت قلقها على مصير الأسلحة الأمريكية التي أرسلت إلى صنعاء، وأبدت الاستغراب لتصريحات بعض المسؤولين اليمنيين في صنعاء الرافضة لاستغلال القوى العظمى للخلاف بين شطري اليمن(٥).

إثر ذلك توجهت صنعاء نحو موسكو لتزويدها بالأسلحة ، مما استدعى تغيير الرؤية الأمريكية تجاهها خوفاً من وقعها تحت النفوذ السوفيتي(٦)، وشهدت اليمن بسطريها بعد ذلك استقراراً وتحسناً للعلاقات بين الشطرين(٧).

(١) القاسمي ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٢) شاكر الجوهري، الصراع في عدن، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط١، ١٩٩٢م، ص٣٧٨، ٢٧٩.

(٣) المرجع نفه ، ص٢٨٨.

(٤) الزنداني ، المرجع سابق ، ص ٢٨٣.

(٥) المرجع نفسه ، ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٦) القاسمي ، المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٧) أبو طالب ، المرجع السابق ، ص ١٦٠.

الفصل الثاني

بوادر تحقيق الوحدة اليمنية :

المبحث الأول : عدن وأحداث ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

المبحث الثاني : الاستقرار السياسي والاقتصادي ونمو العلاقات الخارجية لصنعاء .

المبحث الثالث : خطوات تطبيق الوحدة .

المبحث الأول

عدن وأحداث ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م :

شهد النصف الثاني من الثمانينات تطورات هامة على الصعيدين الداخلي ، أثرت بشكل جوهري ومباشر على مسيرة إعادة الوحدة اليمنية أفضت في الأخير إلى قيامها عام ١٤١٠هـ/١٩٩٠م ، وقد تجلت معوقات الوحدة كما اتضحت في الفصل السابق في عنصرين :

١. التباين السياسي والاقتصادي بين النظامين في الشمال والجنوب.
٢. العامل الخارجي وخاصة الدوليتين العظميين أمريكا وروسيا.

وقد مثلت عودة عبدالفتاح اسماعيل (الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني رئيس الجمهورية السابق المنفي في موسكو منذ تنحيه في ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م) إلى عدن في ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م بداية لتجدد الصراع الداخلي بين الجناحين الماركسي المتشدد والجناح المعتدل داخل الحزب، مثل الأول (عبدالفتاح إسماعيل ، وعلي عنتر نائب الرئيس) ومثل الثاني (الرئيس علي ناصر محمد الذي أبدى اعتدالاً في سياسة عدن الخارجية تجاه صنعاء ودول الجوار) ، وفي عام ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ثم تنظيم اجتماعات على كل المستويات الحزبية والعسكرية والأمنية، وفي هذه الاجتماعات اندلعت مذابح جماعية راح ضحيتها الآلاف ، واستمر القتال لمدة تسعة أيام استطاعت خلالها القوات الموالية للجناح المتشدد

حسم الصراع لصالحها والاستيلاء على عدن، وفرار علي ناصر محمد وعشرات الآلاف من أنصاره إلى الشطر الشمالي [١].

أسفرت هذه الأحداث عن خسائر جسيمة في الأرواح قدرت بالآلاف، وخسائر مادية قدرت بالمليارات [٢] ، فتت هذه الخسائر عضد الحزب والنظام وأفقدته أهم قياداته، وعلى المستوى الخارجي زادت الأحداث من عزلة النظام عربياً وتعاطف دول الجوار مع علي ناصر محمد[٣]، ودخل النظام في أزمة اقتصادية خانقة وكانت الموارد المحلية شبه معدومة فيما عدا مصفاة النفط في عدن التي أقامها الإنجليز ، وبلغ عجز الموازنة ما يقارب من ٣٥%، ومع انقطاع المعونات الخارجية زاد الوضع صعوبة[٤]، مما دفع القيادة الجديدة إلى التوجه إلى الدول المجاورة والغرب بحثاً عن المساعدات، مبدية خطاباً معتدلاً مسايراً للظروف الدولية التي تشهد انحداراً للاشتراكية[٥].

اهتمت موسكو بأحداث عدن وبذلت جهوداً لإيقاف القتال ، واستجاب الفصيلين المتقاتلين ، وعقد لقاء في السفارة السوفيتية في عدن ، لكنه لم يسفر عن حدوث اتفاق، وتعرضت السفارة السوفيتية للقصف ، وتبادل الطرفان الاتهام حول مسئولية القصف ، فأظهرت موسكو تأييدها للفصيل المناوئ لـ علي ناصر محمد [٦]، ونصب السوفييت أبوبكر العطاس رئيساً للجمهورية في عدن[٧].

ووجه السوفييت تحذيراً رسمياً لصنعاء من مغبة التدخل في الصراع الدائر في عدن ، حيث كانت صنعاء متهمة بأن لها ضلعاً في الأحداث وأنها تدعم علي ناصر محمد ، ويذكر الرئيس علي عبدالله صالح أن صنعاء لم يكن لها دور في تلك الأحداث بالرغم من عرض الرئيس علي ناصر محمد عليه التدخل وأنه سيعلن الوحدة على إثر ذلك[٨]، وربما كان ذلك بناءً على التحذير السوفيتي له من قبل ، ولإدراك علي عبدالله صالح خطورة التدخل على إعادة الوحدة مستقبلاً ، أو لكلا السببين ، ثم أنه أدرك أن الأحداث ستؤثر بشكل جوهري على قوة الحزب ومستقبله .

ورغم تلك الأحداث فقد شكلت نقطة تحول في علاقات موسكو بعدن، إذ رفعت موسكو يدها تماماً عن عدن[٩] ، وأصبح النظام في عدن مكشوفاً ، فالخراب والدمار كان هائلاً ، ويحتاج جهود كبيرة ومبالغ طائلة، وفي نفس الوقت

---

(١) الجوهري ، المرجع السابق ، ص ٣٢٧ ، ٣٤٤.

(٢) الشميري ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٣) الجوهري ، المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .

(٤) حسن أبو طالب ، المرجع السابق ، ص ١٥٧.

(٥) جيريجوري جويس ، العلاقات اليمنية السعودية الماضي والمستقبل ، ترجمة سامي الشافي ، مكتبة مدبولي القاهرة ، ط١، ١٩٩٣م ، ص ٢٤٣.

(٦) الجوهري ، المرجع السابق ، ص ٣٥٣ ،٣٥٤.

(٧) جير يجوري جويس ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢.

(٨) نجيب رياض الريس ، رياح الجنوب ، الريس للكتب ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨م ، ص ٨٩ .

(٩) جون . كيلي ، بريطانيا والخليج ، مترجمة محمد أحمد ، وزارة التراث ، سلطنة عمان ، مسقط ، ١٩٧٩م ، ص ١١٩ .

تخلى السوفييت عن دعم النظام وإمداده بالمساعدات الاقتصادية اللازمة ونصحوه بتحسين علاقاته مع صنعاء والدول المجاورة [١].

المبحث الثاني

الاستقرار السياسي والاقتصادي ونمو العلاقات الخارجية لصنعاء:

كانت الحياة السياسية في صنعاء اقرب إلى طبيعة الشعب اليمني مقارنة بالتجربة السياسية التي سادت في عدن، وشهد الشطر الشمالي من اليمن تحسناً اقتصادياً مستمراً بشكل تصاعدي ، فقد زادت تحويلات المغتربين ، وتدفقت المساعدات والقروض من الدول والصناديق العربية، وشهد اليمن في ظل ذلك البدء في تصدير النفط بكميات تجارية بلغت العوائد المتحققة منه ٤٥٠مليون دولار عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م[٢].

كما شهدت صنعاء تطوراً عسكرياً حيث تم إعادة تنظيم الجيش واستحداث وحدات جديدة ، والتزود بأسلحة سوفيتية وأمريكية وخبراء أيضاً ، وأعيد تنظيم القوة النازحة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، مع علي ناصر محمد في ألوية عسكرية أطلق عليها ألوية الوحدة . شاركت بفعالية في حرب الانفصال عام ١٤١٤هـ/١٩٩٤م . وتم دمجها في القوات المسلحة للشطر الشمالي[٣].

وعلى صعيد العلاقات الخارجية ، شهدت علاقات صنعاء تطوراً كبيراً مع كافة الدول العربية، وحافظت صنعاء على توازن علاقاتها بالكتلتين الشرقية والغربية ، واستطاعت الحصول على مساعدات من موسكو وواشنطن وبعض الدول الأخرى وإن كانت قليلة ، كما استطاعت إقناع موسكو بالتخلي عن دعم المعارضة وطلبت منها الضغط على بعض الدول العربية التي كانت تدعم تلك المعارضة[٤].

أما واشنطن فقد شكل اكتشاف النفط في مأرب من قبل شركة هيئت الأمريكية وبكميات تجارية نقطة تحول في سياستها تجاه صنعاء ، وأصبحت تحظى بأهمية كبيرة ، وقام نائب الرئيس الأمريكي (جورج بوش) بزيارة لصنعاء للمشاركة في افتتاح مصفاة النفط في مأرب ، وأكد بوش لصنعاء أن العلاقة ستكون مباشرة ، وأنه سيبذل كل جهده لتقويمها، ثم وجه دعوة للرئيس علي عبدالله صالح لزيارة واشنطن[٥].

ويمكن استنتاج عدد من الأسباب وراء اهتمام أمريكا ودعوة الرئيس على عبدالله صالح لزيارة واشنطن من أهمها:

١. تنامي المصالح الاقتصادية في اليمن والخاصة بأمريكا .

---

(١) مكاوي ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

(٢) حسن أبو طالب ، المرجع السابق ، ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٣) الشميري ، المرجع السابق ، ص ١١١ ، ١١٦.

(٤) المرجع نفسه ، ص ١١٥.

(٥) العيني ، المرجع السابق ، ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

٢. الدور المحتمل لليمن جغرافياً واقتصادياً وما يمثله من إمكانات نفطية بعد التوحيد .
٣. سياسة واشنطن فيما يتعلق بمستقبل التوازنات في شبه الجزيرة العربية.
٤. أرادت واشنطن أن يكون النظام المعتدل في صنعاء الجانب الأقوى في محادثات الوحدة وخطواتها حتى يصبح نظام اليمن الموحد بالاعتدال واحتواء القيادة في عدن.
والخلاصة أنها سياسة فرضتها مصالح واشنطن المتنامية في اليمن سياسياً واقتصادياً وصادفت هذه السياسة إدراكاً من جانب صنعاء الساعية لتوفير المناخ الملائم على المستوى الدولي لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية .

وأثناء زيارة الرئيس على عبدالله صالح لواشنطن عام ١٤١٠هـ/١٩٩٠م أثار الرئيس الرئيس بوش والمسئولون الأمريكيون مخاوفهم من الوحدة اليمنية لأن النظام في عدن وضعت على رأس قائمة الأنظمة الإرهابية ، فأكد لهم الإرهاب في حالة قيام الوحدة ، أما استمرار التشطير فهو المناخ الملائم للإرهاب[١] ، وقد مثلت هذه الزيارة انتهاء الفيتو الأمريكي على الوحدة اليمنية، وبذلك انتهاء العامل الدولي من طريق إعادة الوحدة اليمنية .

المبحث الثالث

خطوات تطبيق الوحدة:

لقد كان للفترة ما بين ١٤٠٦.١٤٠٩هـ/١٩٨٦-١٩٨٩م والتي كانت إيذاناً بانتهاء الحرب الباردة بين أمريكا وروسيا ، كانت لها انعكاساتها على شطري اليمن حيث مثلت الأرضية الملائمة التي انطلقت في أجوائها الإجراءات العملية لإعادة وحدة اليمن، بالرغم من أن عامي ١٤٠٦.١٤٠٧هـ/١٩٨٦.١٩٨٧م شهدت قطيعة بين الشطرين إلا أنها كانت القطيعة اللازمة التي أدرك في ظلها النظامات المتغيرات الدولية والمحلية التي فرضت الوحدة، ويتضح ذلك جلياً على مسار العمل الوحدوي من خلال المقارنة بين نتائج آخر اجتماع للمجلس اليمني الأعلى وأول اجتماع قمة يمني بعد القطيعة المنعقد في تعز، حيث جاء في بلاغ الاجتماع الأول ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م بخصوص العمل الوحدوي ما يلي :

" إنه تم بحث عدد من المواضيع المتعلقة بالخطوات الوحدوية في نطاق الجهود ما بذوله من قبل مسئولي الشطرين نجاه قضية إعادة وحدة اليمن وتوسيع مجالات التنسيق بين الشطرين بما يكفل مزيداً من تحقيق التكافل بينهما في شتى المجالات وصولاً إلى دولة موحدة، وأكد الاجتماع أن الحوار الجاد والتنسيق والتعاون والتشاو المستمر بين شطري الوطن اليمني ، هو الخيار الوطني الذي ينسجم مع ثورتي : سبتمبر ، وأكتوبر ، وأن الاجتماع استعرض ما انجزته اللجان المشتركة وعبر عن ارتياحه لما تم واتخذ عدداً من القرارات والتوجيهات الهادفة إلى مزيداً من الانجازات في كافة المجالات وتوسيع التنسيق وتبادل الزيارات على المستويين الحكومي والشعبي"[٢].

وعليه يمكن استنتاج بعض الملاحظات على ما تضمنه البيان الصادر عن ذلك الاجتماع لعل من أهمها ما يلي :

(١) الريس، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٢) أنظر نص البلاغ الصادر عن اجتماع المجلس اليمني الأعلى ١٩٨٥/١٢/٢٤م ، القاسمي ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ – ١٩٨ .

١. أن البيان لم يخرج عن البيانات العربية الصادرة عن كل اجتماع عربي على كل المستويات من حتمية الوحدة العربية والعزم على العمل المشترك والوقع مغاير لذلك .

٢. أن ذلك الاجتماع وغيره من الاجتماعات التي سبقته ، لم تخذ أي خطوات عملية في إطار السعي لإعادة الوحدة، وهو ما يجعلنا نميل إلى الآراء القائلة في تقييم العمل والوحدوي آنذاك بأنها علاقات بين قطرين وليست عمل وحدوي [١].

٣. كان النظامان مشغولان عن الوحدة، فالنظام في صنعاء مهتم بتثبيت أركان السلطة وتحسين الوضع الاقتصادي ، بينما كان النظام في عدن مشغولاً بالصراع الحزبي الداخلي الذي انفجر بشكل دموي عقب هذا الاجتماع.

وانقطع العمل الوحدوي بعد أحداث ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م باستثناء بعض المحاولات العربية لجمع رئيسي الشطرين ، وفعلاً اللقاء بين الرئيسين في طرابلس ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ولكن هذا اللقاء فشل لإصرار العطاس على اتهام الرئيس على صالح بالضلوع في أحداث ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م في عدن[٢].

وجاء أول اجتماع بعد القطيعة في ١٤٠٨/١٩٨٨م في مدينة تعز ، بعد حدوث مناوشات واحتكاكات عسكرية بسبب اكتشاف النفط في منطقة واقعة بين الشطرين، وجاء هذا الاجتماع عكس المعتاد في علاقة الشطرين (حيث تبدأ بتوتر العلاقات ثم احتكاكات عسكرية ثم حرب يعقبها اجتماع مشترك يخرج باتفاق وحدوي) لكن الذي حصل هذه المرة هو العكس حيث عقد اجتماع القمة قبل تطور الأزمة ، وشكل بداية لسلسلة اجتماعات وحدوية على كافة المستويات بصورة متسارعة أفضت إلى الوحدة في ١٩٩٠/٥/٢٢م ، وصدر عن اجتماع تعز ما يلي :

١. استكمال جهود قيادتي الشطرين في احتواء أحداث يناير ١٩٨٦م المحزنة في عدن .

٢. الالتزام الكامل والتقيد بما تم التوصل إليه من أعمال وحدوية في كافة المجالات وتنشيط أعمال الهيئات واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين .

٣. كلف الاجتماع سكرتارية المجلس اليمني الأعلى بإعداد برنامج زمني لإحالة مشروع دستور دولة الوحدة إلى مجلس الشعب لإقراره ثم الاستفتاء عليه من قبل الشعب.

٤. تحديد نطاق التمركز لقوات الشطرين على أطراف محافظتي مأرب وشبوة وتحديد حجمها، وعدم استحداث مواقع جديدة بين الشطرين[٣].

٥. أكد الاجتماع عدم اللجوء إلى المواجهات العسكرية المسلحة بكل أشكالها بين الشطرين واستبعاد ذلك كلية باللجوء إلى الحوار والتفاهم لمعالجة أي مشكلة تطرأ .

٦. الاتفاق على الاستثمار المشترك للثروات الطبيعة بين محافظتي مأرب وشبوة[٤].

---

(١) عبدالله البردوني ، اليمن الجمهوري ، دار الفكر ، دمشق ، ط٤، ١٩٩٤م ، ص٤٨٢، الشميري، مرجع سابق ، ص١٠٩ ، العشملي ، مرجع سابق ، ص ١٥٣.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٨٥ .

(٣) أنظر ، نص اتفاق قمة تعز ١٦-١٧/ ١٩٨٨/٤م في القاسمي ، مرجع سابق ، ص٢٠٠.

(٤) القاسمي ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠-٢٠١ .

وبالنظر إلى بيان قمة تعز يتضح التغيير ويمكن إيراد الملاحظات التالية :

١. الرغبة في إيجاد مناخ من الثقة المتبادلة لتهيئة الجو الملائم لانطلاق الخطوات الوحدوية .

٢. الجدية في التوجه نحو الوحدة باتخاذ خطوات عملية مشتركة جادة من خلال الحديث عن دستور دولة الوحدة، وبهذا تحول العمل الوحدوي إلى خطوات عملية.

٣. التأكيد والالتزام بنبذ العنف والصدام المسلح، واعتماد الحوار بدلاً من القوة .

٤. كان اكتشاف النفط هو المحرك الأساسي لحدوث بعض المناوشات ، فجاءت مصلحة الشطرين الاقتصادية في هذا اللقاء فوق كل شيء .

وفي عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م حدثت مستجدات على الصعيد الدولي ، فقد انتهت الحرب الباردة ، وتهاوت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، وبدأ الاتحاد السوفيتي يتفكك باستقلال ثلاث من جمهوريات (ليتوانيا ، استونيا ، لاتفيا) ، وبدأت تلك التطورات تلقي بظلالها على الوضع الداخلي في الشطر الجنوبي من اليمن فحدثت عدة تمردات شعبية، ومجاهرة بمعاداة النهج الماركسي، وإقامة الشعائر الدينية علناً[١]، وتردي الوضع الاقتصادي وأصبح النظام في عدن في مأزق ، بينما كان الوضع في صنعاء يشهد تحسناً بسبب الزيادة المستمرة في تصدير النفط [٢]، وتحسنت العلاقات مع الولايات المتحدة ، في نفس الوقت كانت الوحدة تمثل المخرج الوحيد للحزب الاشتراكي من السقوط مثل الأحزاب الشيوعية الأخرى ، بينما كانت تمثل لصنعاء تحقيق هدفاً استراتيجياً سعت إلى تحقيقه منذ الاستقلال عن الدولة العثمانية عام ١٣٣٦هـ/١٩١٨م[٣].

إثر ذلك طرح كل من الشطرين مشروعه لإعادة الوحدة ، فتضمن مشروع النظام في صنعاء وجود شخصية دولية واحدة ودمج الشئون الخارجية وتوحيد السلطات الثلاث مع وجود مجلسين للبرلمان إحداهما منتخب والآخر بالتساوي بين الشطرين، ووحدة القوانين[٤].

فيما تضمن مشروع النظام في عدن الاحتفاظ بالشخصية الدولية المستقلة للشطرين ، وإنشاء مجلس رئاسة ، وبرلمان اتحادي ، ووزارة اتحادية يكون للاتحاد قانون أساسي وقيادة دفاعية مشتركة ، ويعتبر الاتحاد شكلاً من الانتقالية حتى توافر الشروط للعمل بالدستور الموحد[٥].

لكن اللقاء أفضى إلى توقيع اتفاق عدن التاريخي لإعادة وحدة اليمن والذي تضمن العديد من البنود لعل أهمها ما يلي :

١. إحالة مشروع دستور دولة الوحدة لمجلس الشورى والشعب للتصديق عليه خلال مدة ستة شهور .

---

(١) الشميري ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢) حسن أبو طالب ، المرجع السابق ، ص ٥٩.

(٣) المرجع نفسه ، ص ٦٣ .

(٤) أنظر نص مشروعي الشطرين ، القاسمي ، مرجع سابق ، ٢٠٣ ،٢٠٤ .

(٥) القاسمي ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥.

٢. يقوم رئيسا الشطرين بتفويض من السلطتين التشريعيتين بعملية إنزال الدستور للاستفتاء الشعبي عليه، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة .

٣. يدعو رئيسا الشطرين الجامعة العربية لإيفاد ممثلين عنا للمشاركة في أعمال اللجان(١).

وبدأت اللجان المختلفة تعقد اجتماعات شبه متواصلة ولقاءات على كافة المستويات ، وبدلاً من إنزال الدستور للاستفتاء وانتخابات برلمان موحد لدولة الوحدة ، اتفق الطرفان على التعجيل بإعلان الوحدة وتأجيل الانتخابات والاتفاق على تحديد فترة انتقالية ووقع في صنعاء اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية(٢).

وبذلك تم إعلان قيام الجمهورية اليمنية ١٤١٠هـ/١٩٩٠م في قاعة فلسطين بعدن وقامت الجمهورية اليمنية لتحل محل جمهوريتي الشطرين.

وهكذا تحققت الوحدة اليمنية في ظل أجواء دولية مرحبة بها ، تجلى ذلك في اعتراف كل دول العالم وترحيبها ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا، وكافة الدول العربية(٣).

(١) أنظر نص اتفاق عدن التاريخي في خالد القاسمي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ . ٢٣٠.

(٢) شمل هذا الاتفاق العديد من البنود لعل من أهمها : ١. إقامة وحدة اندماجية بين شطري اليمن . ٢. تحدد فترة انتقالية مدتها سنتين ونصف. ٣. تكليف مجلس الرئاسة لإنزال دستور دولة الوحدة للاستفتاء . ٤. يعتبر هذا الاتفاق منظم لكامل الفترة الانتقالية .

أنظر نص إعلان الجمهورية اليمنية في خالد القاسمي ، مرجع سابق ، ص٢٤٧-٢٥٦ .

(٣) كان من أهم الدول التي رحبت بالوحدة اليمنية (ألمانيا ، فرنسا) والعديد من الدول الأوروبية . الشميري ، مرجع سابق ، ص ٥١ – ٥٥ .

الفصل الثالث

الحرب الأهلية وأزمة الانفصال

١٤١٤هـ/١٩٩٤م :

المبحث الأول : الأوضاع الداخلية وأسباب الأزمة .

المبحث الثاني : بداية الحرب الأهلية وإعلان الانفصال.

المبحث الثالث : الموقف العالمي من أزمة الانفصال .

المبحث الأول

الأوضاع الداخلية وأسباب الأزمة:

طرأت عوامل عديدة على الصعيد الدولي انعكست بشدة ووضوح على الوضع الداخلي (انهيار المنظومة الاشتراكية في عدن) ، وعلى الصعيد الداخلي انعكست على الوضع الخارجي (اكتشاف النفط في شمال اليمن : اهتمام واشنطن ، وتحسن العلاقات بين صنعاء والكتلة الغربية التي انتصرت في الحرب الباردة ، وصادف ذلك وجود بيئة خصبة تطالب بعودة الوضع الطبيعي وانتهاء التشطير (وحدة الشعب والأرض)، وأمام ذلك لم يجد النظامان وخاصة النظام في عدن بداً من تحقيق إرادة الشعب، والتي كانت تمثل جزءاً أساسياً من شرعية النظامين[١].

غير أن الازدواج في الاتفاق الوحدوي بين النظامين أفضى إلى نتائج خطيرة كادت تودي بدولة الوحدة وتعيد إليها التشطير ، فعلي الصعيد السياسي تفاقمت أزمة الثقة بين الحزبين الحاكمين وتجلت يوماً بعد يوم ، وصار الحزبان

(١) الغفاري ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

يتبادلان الاتهامات ، فاتهم الرئيس علي عبدالله صالح الحزب الاشتراكي بممارسة أعمال التخريب الاقتصادي والإداري والاجتماعي والفساد وعرقلة الجهود والبناء الوحدوي(١).

فيما اتهم الحزب الاشتراكي قيادة المؤتمر بأنها تتصرف بصورة فردية معتمدة على نفوذها العسكري والقبلي ، وصرح علي سالم البيض أن العلاقات بين الحزبين تتعرض لتحديات حقيقية وموضوعية (٢).

وفي تطورات الأزمة انزوى علي سالم البيض في عدن لفترة طويلة ثم قبل الانتخابات النيابية بعد ذلك ، وثار خلاف كبير بعد ذلك بشأن تحديد موعد تلك الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في ١٩٩٢/١٠/٢٢م حسب اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية في ١٩٩٠/٤/٢٢م(٣).

وعلى الصعيد الأمني تدهورت الحالة الأمنية خلال المرحلة الانتقالية بشكل كبير ، وحدثت اغتيالات كثيرة، وقصور في أداء الأمن ، كل هذا في ظل اتهامات متبادلة بين قيادتي المؤتمر والاشتراكي(٤).

أما على الصعيد الاقتصادي : إضافة إلى أعباء عملية الوحدة والدمج واستحداث المناصب، ورثت دولة الوحدة ديوناً خارجية قدرت بـ ٤.٣٦٦ مليون دولار، كانت على الشطر الجنوبي ، وحوالي ٢.٦٣٤مليون دولار كانت على الشطر الشمالي(٥).

وكانت الانتخابات النيابية بمثابة الأمل لإخراج البلاد من الوضع المتردي واقتسام السلطة الذي أفرز العديد من السلبيات، لكن المؤشرات كانت تنبئ بغير ذلك ، إذ شكلت قضية تحديد موعد الانتخابات وانتهاء الفترة الانتقالية موضوع خلاف بين الحزبين الحاكمين ، للبحث عن ضمان بعدم انفراد أحدهما بالسلطة أو الاتفاق مع طيف ثالث(٦).

وتناقلت وسائل الإعلام أن الحزب الاشتراكي تقدم بشروط تضمنت تمديد الفترة الانتقالية وإلغاء الانتخابات لمدة خمس سنوات أو توزيع الدوائر الانتخابية حسب المساحة الجغرافية وليس حسب السكان، لكن المفاوضات بين الحزبين وضغط المعارضة نتج عنه تحديد ١٩٩٣/٤/٢٧م موعداً لإجراء الانتخابات النيابية الأولى في الجمهورية اليمنية (٧).

وأجريت الانتخابات وأسفرت عن حصول المؤتمر الشعبي العام على المركز الأول بـ ١٢١ مقعداً ، فيما احتل التجمع اليمني للإصلاح المعارض المركز الثاني بـ ٦٢ مقعداً ، في حين جاء الحزب الاشتراكي الشريك في السلطة فلي المركز

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٩٩ .

(٢) سمير محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ . ٢٠١ .

(٣) الغفاري ، المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .

(٤) الغفاري ، المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .

(٥) سمير محمد ، المرجع السابق ، ص ٢١١.

(٦) الشميري ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٧) المرجع نفسه ، ص ١٨٨ .

الثالث بـ ٥٦ مقعداً فقط[١] ، لذا أخذ يسعى للتنصل من نتائج تلك الانتخابات بالوسائل التي يمتلكها بما في ذلك موقف الحزب من الوحدة برمتها، حيث لم يجد في استمرارها مكسباً بل أصبحت تشكل خسارة له [٢].

المبحث الثاني

بداية الحرب الأهلية وإعلان الانفصال:

أفضت الممارسات التي اعترضت مسار دولة الوحدة ، وكذلك نتيجة الانتخابات إلى تأزم العلاقات بين الحزبين: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وبين الرئيس ونائبه بصورة خاصة ، وذلك أدى إلى ظهور الأزمة السياسية بينهما إلى العلن على المستويين الداخلي والخارجي .

وفي هذه الأثناء بُذلت عدة محاولات : داخلية وعربية للوساطة بين الرئيس ونائبه ، لكن دون جدوى ، وأصر كل حربي على وجهة نظره ، فذهب الحزب الاشتراكي بعيداً عن الوحدة باتجاه العودة إلى التشطير من خلال محاولة التنصل من نتائج الانتخابات وطرح الفدرالية والكونفدرالية، فيما أصر حزب المؤتمر على الشرعية الدستورية وضرورة التقيد بنتائج الانتخابات والحفاظ على الوحدة [٣].

وفي نوفمبر١٤١٣هـ/١٩٩٣م . طرح الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي (سالم صالح محمد) ضرورة اعتماد الفدرالية بدلاً عن دولة الوحدة باعتبارها الحل الأمثل للخروج من الأزمة السياسية [٤]، وكان هذا الطرح أول خطوة سياسية علنية للتراجع عن مشروع الوحدة، ورأى أن الفيدرالية تتم من خلال :

١. تقسيم البلاد إلى ٣ أو ٤ أقاليم بدلاً ممن ١٨ محافظة .
٢. التقسيم على أساس السكان وليس المساحة .
٣. تقسيم الثروة بشكل عادل .
٤. أن يشمل كل إقليم منافذ بحرية [٥].

تلى ذلك تشكيل لجنة للحوار الوطني في ١٩٩٣/١١/٢٢م ممثلة لكل القوى السياسية بما فيها أحزاب الائتلاف ، وبعد جهد طويل استمر عدة أشهر خرجت اللجنة بوثيقة العهد والاتفاق ، وأصر الحزب الاشتراكي على أن يتم توقيع الوثيقة خارج البلاد، وجرى التوقيع عليها في المملكة الأردنية الهاشمية في ١٩٩٤/٢/٢٠م . بحضور الملك حسين والرئيس ياسر عرفات وأمين عام جامعة الدول العربية ووزير الدولة للشئون الخارجية العماني[٦].

---

(١) عبدالعزيز محمد الشعيبي ، أزمة الانفصال في الجمهورية اليمنية ، رسالة دكتوراة ، ١٩٩٨م ، ص ٦٣.

(٢) محمود حسين جمعة ، الأزمة السياسية اليمنية وآفاق الحل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١١٥ ، ١٩٩٤م ، ص ٨٤ .

(٣) الشعيبي ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٤) المرجع نفسه، ص ٦٣ .

(٥) العيني ، المرجع السابق ، ص ٣٤٨ .

(٦) الشعيبي ، المرجع السابق ، ص ١٨٢-١٨٦.

وعقب التوقيع توجه علي سالم البيض إلى الرياض ثم مسقط ، وأعلن أنه لن يعود إلى صنعاء وأن الوثيقة ستكون حبراً على ورق وستظل حبيسة الأدراج ، فيما توجه الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي (سالم صالح محمد) إلى الكويت ثم إلى أبوظبي ، ولعل هذه الزيارات تأتي في إطار سعي الحزب الاشتراكي لكسب التأييد الإقليمي لسياسته.

وعلى الصعيد الداخلي قام الحزب الاشتراكي بخطوات عملية في اتجاه الانفصال ، إذ أصدر تعميماً لكل أعضائه دعا فيه إلى طرد جميع المحافظين ومديري الأمن والموظفين الذين ينتمون إلى حزب المؤتمر والمحافظات الشمالية(١).

ثم حدثت أول مواجهة عسكرية بين قوات العمالقة والمواطنين في محافظة أبين من جهة ووحدات تابعة للحزب الاشتراكي من جهة أخرى في ١٩٩٤/٢/٢١م ، وهكذا فشلت الوثيقة التي كانت آخر أمل للخروج من الأزمة ، وصارت الأزمة في تصاعد مستمر واستعداد للمواجهة حتى انفجر الموقف بين لواءين في عمران في ١٩٩٤/٤/٢٧م ثم الحرب الشاملة في ١٩٩٤/٥/٤م (٢).

وعقب انفجار الموقف العسكري حققت قوات صالح انتصارات كبيرة ، وأصبحت بعد أيام تحاصر قوات الحزب الاشتراكي في عدن من ثلاثة محاور وتقدمت كل الجهات الأخرى ، فأطلق مسئولي الحزب الاشتراكي الدعوات والنداءات لكل الدول والجامعة العربية ، والأمم المتحدة ، لكن القيادة في صنعاء رفضت أي وساطة أو تدخل أجنبي ، لأن القضية داخلية ومع استمرار الضغط الدولي عليها وافقت على إيقاف إطلاق النار بشرط التزام قيادات الحزب الاشتراكي بالوحدة والشرعية الدستورية(٣).

وأعلنت في ١٩٩٤/٥/٢٠م وقف إطلاق النار تلبية لدعوة الملك فهد بن عبدالعزيز ، وعقب ذلك أعلن علي سالم البيض الانفصال وقيام دولة مستقلة في جنوب اليمن باسم الجمهورية اليمنية الديمقراطية ، لتقر الحرب وتنتهي لصالح قيادة اليمن الشمالي(٤).

(١) الشميري ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٢) العيني ، المرجع السابق ، ص ٣٥٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٥٦ .

(٤) الشميري ، المرجع السابق ، ص ١٨٧- ١٨٩ .

المبحث الثالث

الموقف العالمي من أزمة الانفصال:

وجدت الأزمة اليمنية اهتماماً كبيراً على المستوى الدولي نظراً للموقع الاستراتيجي ولرغبة الولايات المتحدة والدول الغربية في تحاشي التوتر وعدم الاستقرار في الجزيرة العربية بحل الأزمة داخلياً بمساهمة كل القوى الوطنية بما يحفظ الوحدة والديمقراطية ، وأكد ذلك الموقف بيانات وتصريحات صادرة من واشنطن وباريس ولندن وطوكيو وموسكو[١].

وعليه سوف نتناول في هذا المبحث السلوك الدولي تجاه الأزمة والانفصال وخاصة من قبل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي ، لما لهما من مكانة سياسية واقتصادية على مستوى العالم من جهة ، ولما لعباه من دور سياسي واقتصادي في اليمن من جهة أخرى.

فخلال هذه المرحلة (مرحلة الانفصال) حدث بعض التغير في الموقف الأمريكي ربما بفعل الموقف الإقليمي ، إذ أعربت الإدارة الأمريكية عن اتفاقهما مع دول مجلس التعاون في أن مشكلة اليمن لا يمكن حلها بالقوة وتدعو معها إلى وقف فوري لإطلاق النار[٢].

ويمكن القول أن عناصر الموقف الأمريكي في هذه المرحلة قد تمثل في :

١. رفض الاعتراف بالانفصال في ظل استمرار المعارك .

٢. دعم الموقف الإقليمي المتبني رفض الوحدة بالقوة .

٣. الضغط على صنعاء لعدم دخول عدن أو قصفهما ، وتحميلها مسئولية الخرق المتكرر لوقف إطلاق النار .

٤. التأكيد معلى أنها لم تغير موقفها الداعم للوحدة .

٥. الموافقة على قرار مجلس الأمن ٩٢٤ . ٩٣١ المتضمن الإشارة إلى أن ما يجري في اليمن شأن داخلي .

ورأت الإدارة الأمريكية في إعلان الانفصال إطالة لأمد الحرب وزيادة في معاناة المدنيين وأنها لن تستجيب لإعلان الانفصال ، وأن ذلك يشكل قلقاً لها لأن أثره الفوري إطالة أمد القتال ، ودعت إلى وقف إطلاق النار واستئناف الحوار والبدء بعملية مصالحة جديدة ، وعرضت على صنعاء بعض الحلول الفورية للأزمة لكن صنعاء اعتبرت ذلك تدخلاً سافراً في الشئون الداخلية لليمن[٣].

أما دول الاتحاد الأوروبي فقد أبدت اهتماماً ملحوظاً بالأزمة اليمنية، وأكدت على دعمها وتأييدها للوحدة اليمنية وللحل السلمي ، حيث عقد سفراء الاتحاد الأوروبي بصنعاء اجتماعاً مع أحزاب المعارضة ، بحثوا فيه جهود لجنة الحوار وسبل المحافظة على وحدة اليمن، وأعرب السفراء عن أملهم في حل الأزمة لإيقاف تداعياتها السلبية على الاقتصاد، وأكدوا حرص بلدانهم على الوحدة وإرساء الأمن والاستقرار في المنطقة[٤].

---

(١) خيرية قاسمية ، الوطن العربي والنظام العالمي ، مطبعة الداوودي ، دمشق ، ط١، ٢٠٠١م ، ص ٨٥.

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠٩ .

(٣) الشعيبي ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥ . ٢٠٨ .

(٤) العيني ، المرجع السابق ، ص٣٨٨ .

وحين اندلعت الحرب ناشدت دول الاتحاد الأوروبي الطرفين وضع مصلحة اليمن فوق كل اعتبار والكف عن استخدام القوة ولغة السلاح واعتماد الحوار ، ودعوا الرئيس ونائبه إلى عدم تصعيد الموقف والتفكير بجد في عواقب الصراع[١].

رغم كل هذا فقد كان الموقف الأمريكي هو الحاسم في منع الاعتراف الدولي بالدولة الانفصالية ، خاصة من الدول الإقليمية ، وما كان الموقف الأوروبي ليجدي لو اتخذت الولايات المتحدة موقفاً آخر إلى جانب الشطر الجنوبي [٢].

وبهذه المواقف الدولية التي ترفض فكرة الانفصال وتدعوا إلى الحوار كوسيلة وحيدة للقضاء على ذلك النزاع ، يواصل علي عبدالله صالح تحركاته العسكرية نحو الجنوب حتى يجبر نائبه علي سالم البيض على الخروج من اليمن إلى وجهة غير معلومة ، ويتم له ما أراد من قيام الجمهورية اليمنية لتشمل جميع أقاليم اليمن بشطريه الجنوبي والشمالي .

(١) قاسمية ، المرجع السابق ، ص ١١٥.

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢١.

الخاتمة

في هذا البحث تم الطرق لبعض الجوانب المهمة في تاريخ اليمن الحديث ، ولعل من أهمها الوحدة اليمنية ثم محاولة الانفصال ، وفي مباحث متعددة أوضحت دور القوى العظمى في تشطير اليمن، واتضح أن بريطانيا هي صاحبة الدور الأول في ذلك، إضافة إلى سعيها لإقامة دولة مستقلة في جنوب اليمن على عدة خطوات متدرجة أفضت إلى قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ثم كانت دولتي اليمن مجالاً لاستقطاب الدولي بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي ، واتخذت الدولتان مواقف متناقضة من إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، ثم مع دخول النظام الثنائي القطبية مرحلة الانهيار أزيل العامل الخارجي ومضت خطوات إعادة الوحدة اليمنية ، أفضت إلى قيامها في ١٩٩٠/٥/٢٢م بمساندة دولية ، وفي ظل محلية مواتية .

لكن مشروع الوحدة واجه تحديات جمة إذ انتكست وتضاربت علاقات اليمن بدول العالم ، وفقدت المساعدات التي كانت تمنحها بعض هذه الدول ، وظهرت الأزمة السياسية بين شريكي تحقيق إعادة الوحدة، وتصاعدت وأفضت إلى حرب أهلية بعد أن أعلنت قيادة الشطر الجنوبي الانفصال ، ثم تناول البحث الموقف الدولي من هذه الأزمة والحرب ومحاولة الانفصال ، واتضح أنه كان للموقف الأمريكي الأثر البالغ في عدم نجاح المحاولة الانفصالية إذ لم تعترف بهذه المحاولة ، وكان لهذا الموقف أثراً بالغاً في عدم اعتراف الدول الأخرى بمحاولة الانفصال .

ومن خلال ما ورد من فصول ومباحث تم التوصل إلى العديد من النتائج والتوصيات لعل من أهمها :

١. أن الجزيرة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص كانت ولا زالت محط أنظار الدول العظمى وأن ما يحدث فيها من تغيرات سياسية لها مردودها على النظام العالمي .

٢. اليمن تتمتع بموقع استراتيجي هام جعل الكثير من القوى السياسية تهتم بكل ما يدور فيه من أحداث وتقلبات سياسية.

٣. عصفت باليمن العديد من التقلبات والأحداث السياسية والاقتصادية والداخلية ضاعفت من معاناته المستمرة في جميع المجالات.

٤. اليمن جزء لا يتجزأ من جسد الأمتين العربية والإسلامية وهو بحاجة ماسة إلى اهتمام واسع من جميع القوى حتى لا يكون وبالاً عليها في الحاضر والمستقبل .

٥. اليمن يملك مخزون تاريخي ضخم وهو بحاجة إلى إخراج ذلك المخزون إلى حيز الوجود من خلال التوسع في الدراسات والأبحاث المتعلقة بذلك .

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب العربية :

١. أحمد يوسف أحمد ، الدور المصري في اليمن ٦٢-١٩٦٧م ، كالهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، غير محدد رقم الطبعة ، ١٩٨١م .

٢. حسن أبو طالب ، جذور الصراع بين شطري اليمن، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٩م .

٣. خالد محمد القاسمي ، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م.

٤. خيرية قاسمية ، الوطن العربي والنظام العالمي ، مطبعة الداوودي ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م .

٥. سعيد محمد باذيب ، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي ٦٢-١٩٦٧م ، دار الساقي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .

٦. سمير محمد أحمد ، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، غير محدد رقم الطبعة ، ١٩٩٢م .

٧. شاكر الجوهري ، الصراع في عدن ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م

٨. عبدالرحمن البيضاني ، أوجاع اليمن ، السلام للطباعة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م .

٩. عبد القوى مكاوي ، اليمن الجنوبي إلى أين ، دار صوت العروبة ، بيروت ، غير محدد رقم الطبعة وتاريخ النشر .

١٠. عبدالله البردوني ، اليمن الجمهوري ، دار الفكر ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٩٤م.

١١. عبدالولي الشميري ، ملحمة الوحدة اليمنية ألف ساعة حرب ، مكتبة التيسير ، صنعاء الطبعة الثالثة ، غير محدد تاريخ النشر .

١٢. علي عبد القوي الغفاري ، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً ، كتاب الثوابت ، صنعاء ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

١٣. محسن العيني ، خمسون عاماً في الرمال المتحركة ، دار النهار ، بيروت ، الطبعة الثانية ٢٠٠١م.

١٤. محمد أحمد العشملي ، التاريخ السياسي للدولة اليمنية الحديثة، مركز النهار للدراسات السياسية ، صنعاء الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م .

١٥. نجيب رياض الريس ، رياح الجنوب ، اليمن ودوره في الجزيرة العربية ٩٠-١٩٩٧م ، رياض الريس للكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .

ثانياً : المراجع المترجمة:

١. جريجري جويس ، العلاقات اليمنية السعودية الماضي والمستقبل ، ترجمة شامية الشامي وطلعت غنهيم حسن ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م .

٢. جولوفاكيا . إيلينا ، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ٦٢-١٩٨٢م ، ترجمة محمد علي البحر ، المركز العام للدراسات ، صنعاء ، الطبعة الأولى ، غير محدد تاريخ النشر .

٣. جون . ب . كيلي ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠م ، ترجمة محمد أحمد عبدالله ، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ، مسقط ، ١٩٧٩م .

ثالثاً : الرسائل العلمية :

١. منصور عزيز الزنداني ، العلاقات اليمنية بالدولتين العظميين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨م .

٢. عبدالعزيز محمد الشعبي ، أزمة الانفصال في الجمهورية اليمنية ، مايو. يوليو ١٩٩٤م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، ١٩٩٨م .

رابعاً : الدوريات :

١. السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، العدد (١١٥) إبريل ، ١٩٩٤م ، العدد ١١٢، ١٩٩١م.